السنة الأولى جذع مشترك (علوم انسانية) .

المقياس : تاريخ الجزائر المعاصر.

الأستاذ : عبد العزيز وابل .

المحاضرة رقم (03) : الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)

1 - الجزائر و الحرب العالمية الثانية:

أ - موقف فرنسا من الحركة الوطنية:

شهد العالم خلال نهاية صيف 1939م اندلاع الحرب العالمية الثانية، و ذلك باحتلال ألمانيا النازية لبولندا في الفاتح سبتمبر 1939م، و كانت فرنسا وبريطانيا طرفا فيها - إلى جانب الاتحاد السوفياتي فيما بعد- بإعلانهما الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939م، فوجدت الجزائر نفسها مقحمة فيها باعتبارها إحدى المستعمرات الفرنسية، مما يؤثر على الأوضاع العامة فيها، و كانت فرنسا يومها ضعيفة، فلا حكومة قوية و لا جيش على أهبة الاستعداد، فرغم تحصيناتها على الحدود الشرقية و تحالفها مع بريطانيا، إلا أنها لم تتمكن من التصدي للقوات النازية .

و أمام عجز فرنسا لمواجهة الخطر النازي، رأت من الضروري استغلال الفرصة للاعتماد على الجزائر، ويتضح ذلك من تصريح وزير المستعمرات الفرنسي آنذاك " جورج موندال " و الذي جاء فيه : " تعد المستعمرات مستودعا من الرجال لإنقاذ الوطن الام فرنسا " .

و قبل أن تسخر الإدارة الفرنسية الموارد البشرية، لجأت إلى الحفاظ على الهدوء بالجزائر لانشغالها بالحرب هناك بأوروبا، فقامت بتضييق الخناق على أحزاب الحركة الوطنية بسجن زعمائها، و مصادرة صحفها خاصة التي تشكل خطرا بمطالبها كحزب الشعب الجزائري الذي تعرض للحل في 29 سبتمبر 1939م ، و قادته في السجون، بعد أن ألقى القبض

على عدد من أعضائه في الرابع من أكتوبر 1939م، و منهم : مصالي الحاج، مفدي زكرياء، الشاذلي المكي، محمد خيضر، و ذلك بتهمة تحريض المجندين الجزائريين على العصيان، كما قامت السلطات الاستعمارية بمنع جرائده عن الصدور، ونذكر هنا جريدتي البرلمان و الأمة .

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد صعدت فرنسا حربها عليها، فشددت عليها الرقابة و وضعت رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس تحت الإقامة الجبرية بقسنطينة منذ بدء الحرب، و لكنه أصيب بمرض أودى بحياته في 16 افريل 1940م، وقامت بنفي نائبها البشير الابراهيمي في أفريل 1940م إلى أفلو بالأغواط ، ودام اعتقاله ثلاث سنوات، وكانت الدعوى التي تذرعت بها فرنسا لاعتقال أمثاله، هي أنهم خطر على الأمن العام في البلاد .

في حين أن الحزب الشيوعي الجزائري، وعلى الرغم من صدور قرار بحله عند بداية الحرب العالمية الثانية، واعتباره محظورا، فلم تقم السلطات الفرنسية باعتقال أعضائه، فبقي نشاطه مستمرا، و هو الحال بالنسبة للتيار الإدماجي الذي كان يقوده فرحات عباس ، فلم يتم حله و لا تجميد نشاطه .

و هكذا فإن فرنسا قد استخدمت أسلوب القوة و العنف ضد كل من الاتجاه الاستقلالي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في حين اعتمدت أسلوب الملاينة مع الحزب الشيوعي الجزائري و جماعة النخبة، ويعود ذلك ربما إلى طبيعة نشاط و عمل كل تيار من هؤلاء، فكان مطلب الاتجاه الاستقلالي مطلبه الرئيسي الاستقلال التام، و كانت قاعدته الشعبية واسعة، لأن كلمة استقلال معناها واسع، ومحتواها عميق، مما شكل خطرا على الإدارة الاستعمارية، فتعاملت معه بالقوة، كما تمثل نشاط الجمعية في تأسيس المدارس و النوادي وتعليم النشأ تعاليم الدين الاسلامي و اللغة العربية، و في ذلك ارتباط بالمجال السياسي و اثبات للهوية الجزائرية المتميزة عن الاستعمار الفرنسي لغة و معتقدا و عنصرا، فهي مدرسة حقيقية للوطنية، فعمد إلى تجميد نشاطاتها .

أما الحزب الشيوعي الجزائري و الاتجاه الادماجي، فالأول لا يعترف بوجود دولة جزائرية إلا في إطار الأمم المتحدة، كما كان تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي، و عليه فهو لا يشكل خطرا على التواجد الفرنسي بالجزائر، و الثاني ظل يدعو إلى المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين متجاهلا هوية الأمة ، وهذا من خلال تصريحات زعيم هذا الاتجاه فرحات عباس نفسه خلال الثلاثينات من القرن العشرين، لذا تعاملت فرنسا مع هذين الاتجاهين بليوننة .

ب - موقف الجزائريين من الحرب العالمية:

لقد كانت مواقف الجزائريين من الحرب متباينة، بين رافض للانضمام إلى جانب فرنسا وبين مؤيد لها.

فقد التزمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الصمت عند بداية الحرب، و قد تطور موقفها إلى الرفض العلانية من خلال ما جاء على لسان زعيمها عبد الحميد بن باديس: " بأن هذه الحرب لا تهم المسلمين، وليس لهم أن يشاركوا فيها "، بل أكثر من ذلك، كان قد خاطب الأصدقاء و محل ثقته، بأنه سيعلم الثورة ضد فرنسا عندما تحين الفرصة، وذلك بقوله : .." لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة الجزائرية يوقفونني على إعلان الثورة لأعلنتها".

و رغم أن الفرنسيين قد اعتقلوا و نفوا رؤوس جمعية العلماء، فقد استمر موقفها ذاك حتى بعد وفاة بن باديس في 16 افريل 1940م، حيث تمسك رئيسها الجديد البشير الابراهيمي، ومن منفاه بموقف الجمعية الثابت، وهو عدم تأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا.

أما حزب الشعب الجزائري، فكان معظم قادته في السجون و المعتقلات في بداية الحرب العالمية الثانية، و ذلك لمواقف الحزب الاستقلالية المعادية للاستعمار، و كذلك لمعارضته تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، و بالتالي فموقفه من اندلاع المواجهة العسكرية الثانية عدم الوقوف إلى جانب فرنسا، حيث جاء في إحدى نداءاته : " إننا لا نريد الحرب، و أنه ليس لنا أي شأن مع أعداء لا نعرفهم".

على هذا الأساس عمل أعضاء هذا الحزب منذ صيف 1939م على حث الشباب الجزائري إلى رفض التجنيد، وتحذيرهم من خطورة الدّخول في الحرب لا فائدة منها، كما كان الحزب يقوم بدعاية واسعة وسط الجنود، و الأهالي، و المناضلين المساجين، من خلال توزيع وثائق و نشرات سرية، من بينها نشرتا: العمل الجزائرية (لأكسيون ألبيريان) و (صوت الأحرار)، و مما جاء فيها : " فرنسا لم تقدم لنا أي شيء، فلماذا الموت من أجلها؟ " . و كان أنصار الحزب يلصقون بالجدران العبارات المعادية لفرنسا و المطالبة بتحرير مصالي و غيره من أعضاء الحزب مثل " الجزائر للجزائريين " و يعيش مصالي "

و على أية حال، فإنه نتيجة نشاط أعضاء حزب الشعب و أمثالهم من الوطنيين، حدث تمرد في ضاحية الحراش، قرب العاصمة، يوم 25 جانفي 1941، قام به فرقة الرّماة التابعة لفيلق المشرق الذي يضم عناصر معروفة بالصلابة و العناد، لكنه فشل، فأحيل تسعة جنود على المحكمة العسكرية، و صدرت أحكام قاسية ضدّهم بتهمة المشاركة في الاضطرابات التي أدت إلى تظاهر الجنود و قتل ستة اشخاص .

و قد حدثت أزمة حادة في حزب الشعب، فقد رأى بعض أعضائه مثل عمار مسعودي، علي زاوي، لخضر مقيدش، رشيد بوعمره ... ضرورة التّعاون مع الألمان لتحرير الجزائر، و ذلك بالحصول على المساعدات و التدريب العسكري على حرب العصابات، و صنع المتفجرات، لكن " مصالي " عارض ذلك بشدة لأنه لم يكن يثق في الألمان أيضا، و اعتبر هؤلاء منشقين و منفصلين، و لا تربطهم صلة بالحزب .

و بعد رفض " مصالي الحاج " التّعاون مع حكومة " فيشي " صدر الحكم في حقه بالسّجن ستة عشر سنة، و هو قرار أثار حفيظة الجزائريين، وسمح للمناضلين بتجنيد الأهالي للعمل الثوري .

و كان أول رد فعل هو مضاعفة أعمال الحزب السرية و إنشاء إدارة جديدة سرية أيضا لكي تسير الأمور في تلك الظروف الصعبة، لأن الرّعاء البارزين للحزب أصبحوا لا يستطيعون القيام بنشاطهم العادي لأن الشرطة تعرفهم، أو لأنهم في السجون و المنافي، ومن الأسماء التي ظهرت في التنظيم السري الجديد : أحمد مزغنة، أحمد بودة، حسين عسلة، الدكتور الأمين دباغين، مقري حسين، ومحمد طالب، هؤلاء واصلوا مسيرة الحزب، رافضين التجنيد عملا بوصية مصالي الذي صاغها و هو لا يزال داخل السجن .

أما موقف الحزب الشيوعي الجزائري من اندلاع الحرب العالمية الثانية، فلم يبتعد عن مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي، هذا الأخير الذي طالب بضرورة تحالف الجزائر مع فرنسا ضد ألمانيا النازية، وعليه فإن موقف الحزب الشيوعي الجزائري متوقع، نتيجة سياسته القائمة آنذاك على عدم الاعتراف بالهوية الجزائرية أصلا، بل استمر في الدفاع عن فكرة ارتباط الجزائر بفرنسا .

فيما يخص جماعة النخبة، و على رأسهم " فرحات عباس " ، فقد طالبوا بضرورة الوقوف إلى جانب فرنسا في الحرب، اعتقادا منهم أن المشاركة في صفها تعني انتصار السلام، فقد تطوع " فرحات عباس " عند اندلاع الحرب دفاعا في نظره عن الحرية و الديمقراطية معتقدا أن فرنسا رمز لهما، ولكنه عندما عاد إلى السياسة وجد التفرقة العنصرية في الجيش الفرنسي، فقد كان يعامل كأهالي لا كمواطن، لذا بدأ منذ ربيع 1941م يحدد معالم طريق جديدة ستقوده بعد حوالي سنة فقط إلى وضع مذكرة " البيان الجزائري " المشهور .

و من المؤيدين لفرنسا نذكر بعض الأسر التي تربطهم علاقة بها، كالعائلات التي تأثرت بالحضارة الغربية، و كذلك الطبقات التجارية و المتوسطة المستفيدة ماديا من الاستعمار، بالإضافة إلى أصحاب الأوسمة و الشّهادات، وقدماء المحاربين، وطائفة القياد و الباشاغات و شيوخ العرب الذين كانوا يمثلون الوساطة بين سلطات الاحتلال و الشعب، أما عن

انضمام فئة الشباب، فكان بالقوة، وتبعاً لقوانين وضعها المستعمر خدمة لنفسه كقانون التجنيد العسكري الصادر في 3 فيفري 1912م .

لقد أدى سقوط فرنسا أمام ضربات ألمانيا في جوان 1940م إلى تعرية كثير من الحقائق و توضيح الغوامض في العلاقات بين الجزائريين و الفرنسيين، فقد سقط مع ذلك جدار الورق الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهم الجزائريين بأنها لا تغلب، و أن جيشها معزّز بالعناية الإلهية .

لقد عرّضت هذه الحرب الجزائر لخراب اقتصادي خطير، فضلا على انتشار الأمراض مثل التيفوس الذي هاجم البلاد، وقضى على عدد ضخم من سكانها، و كانت أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحرب (1940 - 1942) مزرية، إضافة إلى المجاعات و نقص المحاصيل. فكان كل شيء في البلاد من المواد الغذائية و غيرها مقدّراً و مقتنأ بدقة، كما كانت " السوق السوداء " تغطي كافة إنتاج الجزائر، وكانت المنتوجات ترسل إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين و الفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها، بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا)، و رغم هذا كلّه، فإن المارشال " بيتان " يخاطب الجماهير الجزائرية بلغة الاستسلام للقضاء و القدر، و أنه لا بد من تكفير الذنوب التي ارتكبتها الإنسان الجزائري في حق الإله .

لقد كانت الجزائر خلال الحرب و عهد " فيشي " ، بؤس في الحياة الاقتصادية، و فراغ في الحياة السياسية الوطنية، و اضطهاد و قمع من جانب الإدارة الفرنسية، فكانت المواد الغذائية مفقودة، و كان الأهالي - حسب بعض المعاصرين الجزائريين - يأكلون الأعشاب (طحين البلوط)، و يشربون من الآبار العفنة، و يكاد كبارهم يكونون عراة، و كان صغارهم يتركون على الطبيعة حفاة عراة، و البعض منهم يموتون بالمalaria .

* المجهود الجزائري خلال الحرب :

أ- التجنيد الاجباري:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية بإعلان ألمانيا الحرب على بولونيا في الفاتح سبتمبر 1939م، ثم ضم النمسا و التوجه إلى فرنسا عبر الاراضي المنخفضة، تأكد لدى الفرنسيين استحالة ايقاف الآلة الألمانية العسكرية، إلا بواسطة تجهيز جيش كثير العدد و العدة، و بما أن فرنسا ضعيفة عسكريا و اقتصاديا مقارنة بألمانيا، رأت في المستعمرات مستودعا لإنقاذها خاصة شباب الجزائر، فلجأت إلى استخدام كل الوسائل، أهمها العمل بخرافة الجزائر فرنسية، فاعتبرت أبناء المستعمرة رعايا فرنسيين عليهم واجبات، فعمدت إلى العودة إلى تطبيق قانون التجنيد الاجباري .

و تشير بعض الاحصائيات إلى أن عدد المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي قد ارتفع في جوان 1940م، و يعود ذلك إلى وتيرة التجنيد السريعة.

ب- استغلال الموارد:

لم تكتف سلطات الاحتلال باستغلال طاقات الجزائر البشرية فحسب، بل قامت بتسخير كل الموارد و خيرات البلاد لخدمتها في جبهات الحرب العالمية الثانية، ففي الميدان الزراعي تم تحويل جزء كبير من إنتاج الحبوب إلى فرنسا، لتغطية العجز الحاصل هناك، و أصبح نصيب منها في عهد حكومة " فيشي " يذهب إلى ألمانيا و إيطاليا، ولتغطية العجز المالي بسبب ازدياد نفقات الحرب، لجأت الادارة الاستعمارية الفرنسية إلى فرض الضرائب عدة على المنتوجات الغذائية، كما تم تحويل المواد الأولية إلى فرنسا، حيث تم نقل الوقود و المعادن من نحاس و زنك و رصاص و حديد و فوسفات و بعض المواد الكيماوية الأخرى، كل ذلك من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام نقص المسجل هناك، وارتفاع تكاليف الحرب .

* نزول الحلفاء في الجزائر و أثره على تطور الحركة الوطنية:

تميز عهد حكومة " فيشي " بالاضطهاد السياسي و التدهور الاقتصادي، وأدى انقسام المستوطنين و تنامي قوة لجنة فرنسا الحرة و ظهور فكرة ميثاق الأطلسي إلى تبلور مواقف جديدة للحركة الوطنية، وبرز في الساحة السياسية " فرحات عباس " مستغلا الفراغ السياسي، فأرسل في 10 افريل 1941م رسالة في شكل برنامج عمل إلى المارشال " بيتان " استعرض فيها مشاكل الجزائر، واقترح عليه مجموعة من الإصلاحات الضرورية، و منها : إنشاء بنك للفلاحين، و تأمين الشركات الكبيرة و توزيع الأراضي التابعة لها على الفلاحين، تطوير التربية و نشرها لأن بدونها لا يمكن تحقيق إصلاحات جديدة، و إصلاح نظام البلديات، إلغاء النظام العسكري بالجنوب، والمساواة في الخدمة العسكرية، والمساواة في معاملة الموظفين الجزائريين، وخلق وسائل العمل للعمال الزراعيين، و زيادة عدد الولايات، (كانوا ثلاثة فقط) و فروعها، إلغاء الحكومة العامة، لكن مذكرته لم تجد صدق واسعاً، و كان رد " بيتان " على هذه الرسالة غامضاً، فلم يعد صراحة بإدخال الإصلاحات المذكورة، فانعزل فرحات عباس على الحياة العامة .

و لما نزل الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942م، استأنف نشاطه السياسي من جديد، و اجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية و النواب للتداول في الموقف الجديد، كما اتصل بممثل الرئيس الأمريكي " روزفلت " المدني " روبرت مورفي " و تباحث معه قضية الجزائر .

و كان لنزول الحلفاء أثره على نفسية الجزائريين، وعلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، تباحث بشأنه فرحات عباس مع عناصر حزب الشعب الجزائري و ممثلي العلماء المسلمين و عدد من المنتخبين، و بعد عدة اتصالات، قدّم فرحات عباس باسم : (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م، طالب فيها بإرساء دستور سياسي اقتصادي و اجتماعي جديد للجزائر

و ذلك مقابل في مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب. و مما جاء فيها أيضا أنه : " إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحرير الشعوب، والافراد، بدون تمييز بينها في العرق و الدين، فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم و كل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر" .

لكن السلطات رفضت استقبال المذكرة الجزائرية، فقد رفضها الأمريكان و الانكليز بدعوى أنها تخص الفرنسيين، ورفضها هؤلاء بحجة أنها تجرأت على تجاوزهم، واعتبرت غيرهم (الأمريكان و الانكليز) شركاء لهم في حكم الجزائر.

و بنصيحة من سلطة الحلفاء الذين رفضوا تسلم المذكرة، بادر " فرحات عباس " إلى إعادة صياغتها و توجيهها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، و كان رد القائد العسكري "جيرو" - كمسؤول أعلى لدى الحلفاء - عليها غامضا ، بحيث رفض مقترحات الوفد الجزائري الذي قابله في الفاتح من سنة 1943م ، و أجابه بأنه مسؤول عن الحرب و ليس عن السياسة .

لقد عمد الجزائريون إلى حركة جديدة للضغط على الفرنسيين لكي يتخذوا موقفا واضحا من مطالبهم. ففي العاشر من فيفري عام 1943م ، كتبوا " بيانا " ضمنوه عرضا مفصلا عن الاستعمار و عن فشل الاصلاحات الفرنسية و عن مسؤولية المعمرين في توسيع الشقة بين الشعبين . وتوجّه وفد منهم إلى الحاكم العام نفسه، السيد " مارسيل بيروتون" بتاريخ 31 مارس 1943م، لتقديم نسخة من البيان له الذي وعدهم بأخذه بعين الاعتبار و قبوله من حيث المبدأ . كما أرسلوا أيضا نسخا من البيان المذكور إلى ممثلي أمريكا و بريطانيا و روسيا في الجزائر، كما أرسلوا منه نسخة إلى الجنرال " ديغول" الذي كان ما يزال عندئذ في لندن. و في 3 أبريل عين الحاكم العام لجنة " لدراسة المسائل الاقتصادية و الاجتماعية للمسلمين " الجزائريين(و ليس المسائل السياسية). و من الواضح أن تعيين الفرنسيين للجان أثناء الحرب يدل على أنهم يهدفون إلى ربح الوقت لأن فرنسا و الحلفاء كانوا سنة

1943م في موقف حرج ، وما زالوا لم يعبروا البحر الابيض إلى أوروبا، و امتصاص
الحماس الوطني، و خلق انقسامات داخل الحركة الوطنية التي تجمعت حول البيان .

و فيما يلي محتوى البيان :

- إدانة الاستعمار و القضاء عليه .

- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب الصغيرة و الكبيرة.

- منح الجزائر دستورها الخاص (خارج الدستور الفرنسي) و الذي يضمن لها ما يلي:

* الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني .

* إلغاء الملكيات الاقطاعية و تجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية .

* جعل اللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

* حرية الصحافة و الاجتماعات .

* التعليم المجاني و الإجباري .

* حرية الدين و فصل الدين عن الدولة.

* مشاركة الجزائريين في حكم و إدارة بلادهم .

* تحرير كل المحكومين عليهم و المساجين و السياسيين من جميع الأحزاب .

و قد قدّم " بيروتون " وعودا غير سياسية، تتمثل في ادخال إصلاحات تحسن من وضعية
الجزائريين، و أحست الحكومة الفرنسية بخطر تحرك الجزائريين، فقامت بتتحية " بيروتون "
في جوان 1943م و عيّنت بدلّه الجنرال " كاترو " (و قد ولد في سعيدة بالغرب الجزائري)
الذي أعرب عن رفضه لمطالب البيان، وهدّد موقعيه، و أصرّ على أن الجزائر ستبقى

فرنسية، وقد أقدم على حل المجالس المالية، واعتقال السيدين فرحات عباس و عبدالقادر السايح، ونفيهما إلى إحدى قرى جنوب إقليم وهران .

* اصلاحات فرنسا و مواقف الجزائريين منها :

أحست حكومة " ديغول " بالعواقب الوخيمة لاعتقال واضطهاد الوطنيين الجزائريين، فشكلت لجنة للإصلاح، و خاطب الجنرال " ديغول " في قسنطينة يوم 12 ديسمبر الجزائريين، واعد إياهم عن اصلاحات التي تنوي لجنة فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين، و وعد مستمعيه بأن هذه الاصلاحات تشمل :

* المنح الفوري للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين بدون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الاسلامية .

* زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.

* الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفاءة .

لقد اعتقد أنه من الممكن إسكاتهم ببعض الاصلاحات الشكلية، فأصدر أمرية 7 مارس 1944م من مدينة الجزائر حيث تحكم لجنة فرنسا الحرة و حيث عاصمة فرنسا الجديدة قبل تحرير باريس من الألمان، و تؤكد هذه الأمرية على :

- سيتمتع الجزائريون بنفس الحقوق و نفس الواجبات التي هي على الفرنسيين، وكل الوظائف الرسمية، سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم .

- سيطبق القانون بدون تمييز بين الجزائريين و الفرنسيين، وستلغى جميع القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين. و أن المسلمين سيخضعون للشريعة الإسلامية في الأحكام .

- التوسع في التمثيل الجزائريين المسلمين في المجالس المحلية.

- منح الجنسية الفرنسية لأكثر من 60 ألف جزائري، وذلك بدون التخلي عن أحوالهم الشخصية .

- سيتمتع بعض الأصناف من الجزائريين بالجنسية الفرنسية، ويسجلون في هيئة الانتخاب الفرنسية وهم : قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، الحاصلون على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها، الموظفون المدنيون من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية، العاملون في وظائف دائمة، أعضاء الغرفة التجارية و الفلاحية، الباشاغوات و القياد، حاملو أوسمة الشرف.....) .

لم ترض هذه الاصلاحات الجزائريين، حيث رأت النخبة السياسية أنها جاءت متأخرة، و أن الجزائريين اليوم لم يعودوا يرغبون في الجنسية، و عبر فرحات عباس عن رفضه للإصلاحات، وبادر إثر اتصالاته مع أطراف الحركة الوطنية الأخرى إلى إنشاء حركة سياسية تدافع عن مطالب البيان الجزائري، أعلن عن ميلادها في 14 مارس 1944م ، وسمها جمعية أو رابطة " أحباب البيان والحرية "، أما الشيوعيون فقد قاموا على جناح السرعة بتأسيس " أصحاب الحرية و الديمقراطية " و قد كانت حركة " أحباب البيان و الحرية " تهدف إلى إرساء جمهورية مستقلة ذاتيا و مرتبطة مع فرنسا، و تمّ التّشديد على أن أهداف الجمعية هي المطالبة بفكرة الأمة الجزائرية، و بدستور للجزائر يضمن إقامة جمهورية مستقلة يجمعها اتحاد فيديرالي مع جمهورية فرنسا المضادة للاستعمار و الإمبريالية .

كما كان للأصدقاء (أحباب ابيان و الحرية) جريدة أسبوعية تعرف (المساواة) تأسست في 15 سبتمبر 1944م، وظلت تدافع عن أهدافهم، و تقوم بإعلام المناضلين و تثقيفهم بالأفكار السياسية، علاوة على كسب المؤيدين لهذا التّجمع من خلال مختلف اتجاهات الحركة الوطنية عن طريق القيام بحملات تحسيسية للانخراط فيها .

* مجازر 8 ماي 1945 :

تعود خلفيات مجازر الثامن ماي 1945م إلى التّطورات الحاصلة في مسار الحركة الوطنية عشية و أثناء الحرب العالمية الثانية، وما صاحب ذلك من تغيرات سياسية و اقتصادية أثرت على الشعب الجزائري بصفة عامة، و على زعماء بعض الأحزاب السياسية بصفة خاصة، ظهر جليا من خلال النّشاط السّياسي الموسع الذي حصل طوال فترة المواجهة العسكرية الثانية، بداية بالمذكرة التي قدمها " فرحات عباس " إلى المارشال " بيتان " بتاريخ 10 أفريل 1941م، وهي عبارة عن عريضة تضمنت جملة من المطالب السياسية و الاقتصادية، ثم صدور بيان فيفري 1943م الذي يعتبر بمثابة ميثاق، تمّ تحريره بعد مشاورات، كانت قد تمّت بين مختلف أعضاء الحركة الوطنية على اختلاف اتجاهاتها، بالإضافة إلى تأسيس " رابطة أحباب البيان و الحرية " في 14 مارس 1944م و ما تلا ذلك من نشاط و دعاية و يقظة وطنية أدت إلى اتصالات علنية و سرية بين قادة الحركة الوطنية، و إلى محاولة تكوين جبهة موحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان، وتظهر أهمية تلك الحركة في كونها ضمّت أعضاء من جميع اتجاهات الحركة الوطنية، فهي بحق جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزب سياسي . و هكذا فإن هذا التّطور في الحركة الوطنية قد أثار مخاوف السّلطات الاستعمارية الفرنسية بسبب الوضعية التي آلت إليها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فقدت مكانتها الدولية و العسكرية .

لقد بدأت المظاهرات في مدينة سطيف حيث صادف ذلك يوم الثلاثاء و هو يوم السوق الأسبوعي، و تميزت بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة، ثم انتقلت منها إلى مدن أخرى مجاورة و بعيدة . فقد تجمع حوالي 8 آلاف شخص في المحطة قرب الجامع الكبير، و كانت الكشافة الاسلامية الجزائرية تتقدم المظاهرات، و كان المتظاهرون يحملون العلم الوطني، و يرفعون لافتات كتبت عليها عبارات " تحيا الجزائر مستقلة "، " يسقط الاستعمار " " أفرجوا عن مصالي "

و كان أحد أطفال الكشافة يحمل العلم الوطني، كما كان المتظاهرون يحملون باقة من الزهور لوضعها على قبر الجندي المجهول، و عندما وصلت المظاهرة إلى مقهى فرنسا الكبيرة، حاول محافظ الشرطة " أوليفري " Olivieri أن ينتزع الزاية الوطنية من حاملها وهو الشاب " بوزيد سعال " فرفض بشدة و إصرار، فأطلق عليه النار، فأرداه قتيلا، و جرح عدد آخر من المتظاهرين، وكان ذلك بداية اشتعال نيران المجازر المأسوية .

ومن الثابت أن المظاهرات قد وقعت في مختلف أنحاء البلاد . وليس في سطيف وحدها، فقد جرت في مدينة الجزائر و بجاية و باتنة و بسكرة و عنابة و قالمة و خراطة و بلاد القبائل الكبرى وغيرها من المناطق، و لكنها في غير سطيف كانت أقل عنفا . و من نتائج هذه المجزرة :

- استشهاد أكثر من 45 ألف جزائري .

- القتل الجماعي و ضرب القرى بالقنابل .

- إلقاء القبض على زعماء حزب أصدقاء البيان و الحرية مثل فرحات عباس و الدكتور سعدان، و ألقى القبض أيضا على البشير الإبراهيمي، وعلى عشرات الآلاف من رجال الجمعية (العلماء) و أنصارها و أتباع الحركات الوطنية الأخرى .

- لجأت السلطات الفرنسية إلى حل حزب أحباب البيان و الحرية، كما أعلنت حالة الطوارئ من جديد .

لقد كتب البشير الإبراهيمي عن حادثة 8 ماي 1945 ما يلي : " لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور.. ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف و قالمة و خراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله " .